

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٧٠

الخميس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس السيد بيانغ (غابون)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة إيفستغنيفا

ألبانيا السيدة دوتلاري

الإمارات العربية المتحدة السيد المزروعى

أيرلندا السيد غالاغر

البرازيل السيد دي ألميدا فيليو

الصين السيد داي بنغ

غانا السيد أغيمان

فرنسا السيدة جاردو - دارنو

كينيا السيد ندونغيو

المكسيك السيد أوتشا مارتينيس

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد إيكيرسلي

النرويج السيدة يول

الهند السيد راغوتا هالي

الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2022/760)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-65729 (A)



مهمة نحو الحوار في سياق التحسن المستمر في العلاقة بين السودان وجنوب السودان.

يشجعنا أيضا الاتفاق الذي تم التوصل إليه في وقت سابق من هذا الأسبوع بين المسؤولين السودانيين وجنوب السودان لتعزيز تعاونهم المشترك بشأن المسائل المتعلقة بأبيي ووضعها النهائي، فضلا عن الاستعداد الذي تم إيدأه لاستئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، التي لم تجتمع منذ عام ٢٠١٧.

إن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يقي مسألة أبيي قيد نظره، وقد طلب مؤخرا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن ترشح ميسرا للجنة الرقابة المشتركة في أبيي. نرحب بالجهود المتجددة التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، برئاسة الرئيس السابق ثابو مبيكي، لإشراك المجتمعات المحلية والمشاركة المستمرة من جانب المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي، حنا تيته.

وهذه إشارة مرحب بها على أن الأطراف والجهات الفاعلة الإقليمية تولي الآن اهتماما دبلوماسيا أكبر لهذه المسألة. وأشجع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع الدولي، على مواصلة دعمهم للجهود الجارية. تقف القوة الأمنية المؤقتة على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في دعم أهدافنا المشتركة من أجل أبيي.

وفي حين ظلت الحالة الأمنية في منطقة أبيي الإدارية هادئة في معظمها، فقد حدث بعض التحول في ديناميات النزاع التي شوهت في السنوات السابقة. على الرغم من استمرار نقص الثقة بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك، انخفض العنف القبلي بينهما إلى حد ما في عام ٢٠٢٢. لقد عملت القوة الأمنية المؤقتة باستمرار على تعزيز الحوار بين القبائل. وبعد محاولة فاشلة في وقت سابق من هذا العام، نجحت القوة الأمنية المؤقتة في تيسير عقد مؤتمر السلام المشترك للوجهاء في عنيتيبي في أيار/مايو، الذي جمع قادة القبيلتين وأدى إلى إصدار بيان مشترك، أعاد فيه القادة التزامهم بالسلام، مع ملاحظة نقاط خلافهم المتبقية أيضا.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2022/760)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي السودان وجنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة مارثا أما أكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام؛ والسيدة حنا سروا تيته، المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/760، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الجميع على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي (القوة الأمنية المؤقتة)، بما في ذلك دعم البعثة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وسأطلع أعضاء المجلس أيضا على آخر التطورات منذ نشر تقرير الأمين العام (S/2022/760).

تأتي جلسة مجلس الأمن اليوم في وقت يتجدد فيه الانخراط في العملية السياسية لمعالجة الوضع النهائي للمسائل المتعلقة الحدود بين أبيي والسودان وجنوب السودان. وفي حين أن التقدم لم يتحقق بعد في شكل تحسينات في حياة شعب أبيي وحقوقه، فقد اتخذت خطوات

والمتعاقدين التابعين للقوة الأمنية المؤقتة. وسجل ما مجموعه سبع هجمات على حفظة السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ضد الدوريات التي ردت على العنف القبلي في سوق أميت وأتوني ومالوال ألو، واستهداف مراكز المراقبة للقوة الأمنية المؤقتة، والهجمات على قواعدها في مناطق أتوني وتاجالي وماريال أشاك. وكان مما قلق القوة الأمنية المؤقتة استخدام أسلحة من العيار الثقيل، مثل القذائف الصاروخية، ضد القوات التابعة لها في تلك الهجمات. وفي حين أن تلك الحوادث لم تسفر عن إصابات خطيرة في صفوف حفظة السلام، فإننا ندين الهجمات بأشد العبارات ونذكر جميع الأطراف بأن هذا العنف قد يشكل جرائم بموجب القانون الدولي.

في الآونة الأخيرة، وابتداءً من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت سلامة وأمن أفراد القوة الأمنية المؤقتة مرة أخرى للتهديد خلال الاحتجاجات التي نظمها أفراد المجتمع المحلي للمطالبة بإبعاد الموظفين من قبيلة دينكا تويك وبعض الموظفين الدوليين من معسكر مقر القوة الأمنية المؤقتة في أبيي. وساعد على تهدة الحالة اتصال القوة الأمنية المؤقتة على وجه السرعة مع قادة المجتمعات المحلية سعياً إلى إيجاد حل سلمي ودعمهم في هذا الصدد. نود أن نؤكد مجدداً أن سلامة وأمن حفظة السلام والموظفين والمتعاقدين معنا لا تزال أولوية قصوى، ونحث حكومة جنوب السودان على مواصلة اتصالاتها مع المجتمع المحلي لكفالة عدم تكرار هذه التهديدات.

واصلت دوائر العمل الإنساني تقديم المساعدة لـ ٢٥٠.٠٠٠ شخص ضعيف في وسط أبيي وجنوبها، بمن فيهم النازحون بسبب الاشتباكات بين القبائل. وفي أواخر آب/أغسطس، حدثت فيضانات كبيرة في جزء كبير من منطقة أبيي، مما أثر على حوالي ٩١.٠٠٠ نسمة. وقدمت القوة الأمنية المؤقتة الدعم إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من الشركاء في إيصال المساعدة الإنسانية جواً إلى بعض الذين ظلوا معزولين براً.

ويسرني أن أبلغكم بأن إعادة تشكيل القوة الأمنية المؤقتة لتصبح قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام استمرت خلال الفترة المشمولة

تواصل القوة إشراك القبيلتين، فضلاً عن القادة في الخرطوم وجوبا، بهدف عقد مؤتمرات موسمية للسلام لمناقشة الطرائق خلال موسم الترحال الرعوي. ومن المهم لنجاح هذه الحوارات، فضلاً عن الآليات الشعبية لتسوية النزاعات أن تشارك المرأة مشاركة مجدية وعلى قدم المساواة، وهو ما لم يحدث حتى الآن. وستعمل القوة الأمنية المؤقتة مع كلتا القبيلتين لكفالة إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في النتائج الموضوعية للمؤتمرات وغيرها من المشاركات، كأداة حيوية للنهوض بالسلام.

شهد عام ٢٠٢٢ نزاعاً جديداً ناشئاً بين مجتمعي دينكا نفوك ودينكا تويك في جنوب أبيي. ومنذ اندلاع الاشتباكات في شباط/فبراير، ارتبط جزء كبير من العنف القبلي الذي شهدته أبيي بذلك النزاع، حيث أسفر عن خسائر في الأرواح من كلا الجانبين وتشريد آلاف المدنيين، بمن فيهم كثيرون ممن لجأوا إلى جوار قواعد الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (القوة الأمنية المؤقتة). على الرغم من تحديات التنقل الناجمة عن الفيضانات خلال موسم الأمطار، استجابت القوة الأمنية المؤقتة للاشتباكات بتكثيف الدوريات لردع المزيد من العنف، وتوفير الحماية للمشردين والخدمات الطبية للجرحى. وتواصلت القوة الأمنية المؤقتة العمل مع السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية لاستعادة الهدوء وتوفير بيئة آمنة للأسر النازحة للعودة إلى ديارها.

وبعد هدوء في أعمال العنف خلال موسم الأمطار، استؤنفت الاشتباكات في أواخر شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. ومن المحتمل أن يندثر هذا التطور المقلق بمزيد من العنف خلال موسم الجفاف المقبل، مع تحسن ظروف التنقل. وفي هذا الصدد، حافظت القوة الأمنية المؤقتة، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على اتصال وثيق مع حكومة جنوب السودان لدعم جهود الوساطة، ولا سيما الخطط لعقد مؤتمر سلام تيسره الحكومة، في جنوب السودان.

ويساورنا قلق بالغ لأنه وسط التوترات بين قبيلتي دينكا نفوك ودينكا تويك، وقعت هجمات وتهديدات ضد حفظة السلام والموظفين

عدم إصدار التأشيرات. وأناشد أعضاء مجلس الأمن تقديم دعمهم لتيسير نشر تلك الأصول القيمة. وفي غضون ذلك، تواصل شرطة الأمم المتحدة توجيه ورصد لجان حماية المجتمعات المحلية ولجنة الحماية المشتركة في غياب دائرة شرطة أبيي.

حدث تطوران مشجعان في حزيران/يونيه، عندما دشنت القوة الأمنية المؤقتة أول مكتب للشؤون الجنسانية للإبلاغ عن حالات العنف الجنساني على مدار الساعة، وعندما تم إنشاء لجان حماية مجتمعية في بعض المناطق في شمال أبيي لأول مرة منذ عام ٢٠١٥.

وقد أشار مجلس الأمن بوضوح إلى وجوب أن تركز جهودنا على تحسين حقوق الناس وسبل عيشهم في أبيي. تحقيقاً لهذه الغاية، تواصل القوة الأمنية المؤقتة العمل عن كثب مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في السودان وجنوب السودان بشأن برنامج أبيي المشترك. وبعد زيارة مثمرة قام بها المنسقان المقيمان ومنسقا الشؤون الإنسانية في السودان وجنوب السودان، أوشكت وثيقة البرنامج على الانتهاء، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ الأنشطة المخطط لها خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وسيساعد البرنامج المشترك على تهيئة بيئة تمكينية للسلام بالتركيز على الخدمات في مجالات إدارة المياه والصحة وسبل العيش ومهارات حل النزاعات. ويركز أيضاً على خلق الفرص للشباب والنساء بوصفهم عناصر فاعلة مركزية في بناء السلام. وأنا ممتن للدعم السياسي المستمر من المجلس لتلك المبادرة المهمة.

وستتيح الزيارة التي يقوم بها وكيل الأمين العام لأكروا، برفقة المبعوثة الخاصة تيته، إلى أبيي فرصة للتصدي لبعض التحديات السياسية واللوجستية التي ذكرتها اليوم.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بشكر اللواء بنجامين سوير ونساء القوة الأمنية المؤقتة ورجالها على عملهم الدؤوب في خدمة السلام في أبيي. أود أيضاً أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم المستمر للقوة الأمنية المؤقتة، وألتبس دعم المجلس لتوصية الأمين العام بتمديد ولايتها لمدة سنة واحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة بوبي على إحاطتها.

بالتقرير، وهي على وشك الانتهاء، مع وجود ٥٦٧ ٢ من الأفراد العسكريين المأذون بهم البالغ عددهم ٢٥٠ ٣ فرداً. من المتوقع الانتهاء من عملية إعادة التشكيل في الأشهر المقبلة مع وصول القوات والمعدات المتبقية خلال موسم الجفاف المقبل. ومع ترسيخ القوة الجديدة مكانتها في الميدان، تتعاون القوة الأمنية المؤقتة مع مقر الأمم المتحدة لوضع مفهوم جديد للبعثة، هو خطة البعثة، ومفهوم العمليات العسكرية والشرطية لتوجيه استراتيجية البعثة في تنفيذ ولايتها. وتضطلع القوة الأمنية المؤقتة الجديدة أيضاً بأنشطة تنسيق مدنية وعسكرية للمساعدة على تلبية بعض الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين وبناء الدعم لولايتها. ويتمثل التحدي المتبقي للقوة الأمنية المؤقتة في العدد المنخفض نسبياً للنساء من بين الأفراد العسكريين، حيث لا يتجاوز ٧ في المائة، وأحث جميع أصحاب المصلحة على العمل معها لإعطاء الأولوية لنشر القوات النسائية.

ومع خلق نزاع نقوك - توك احتياجات جديدة للحماية في الجنوب، يجب أن تكون القوة الجديدة مجهزة بشكل أفضل لتغطية منطقة أوسع. ويشكل تنقل القوات في سياق انخفاض القدرات من طائرات الهليكوبتر والتضاريس التي غمرتها المياه لمدة نصف العام تحدياً آخر. وفي الوقت نفسه، لا تزال القوة الأمنية المؤقتة تواجه تحديات أخرى في مجال القدرات فيما يتعلق بدورها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، حيث لم يحرز أي تقدم بشأن إعادة التشغيل في القطاع ١، بما في ذلك مقر القطاع في قوك مشار، جنوب السودان، وموقعي فريقها ١١ و ١٢ بعد انسحابها القسري في عام ٢٠٢١. ومن الأهمية بمكان أن تواصل حكومة جنوب السودان جهودها للتمكين من إعادة إنشاء هذين الموقعين في أقرب وقت ممكن، على النحو الذي أكدته مجلس الأمن في بيانه الصحفي المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ (SC/14666).

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرز أي تقدم أيضاً في نشر وحدات الشرطة المشكلة الثلاث وأفراد الشرطة المقدمون من الحكومات، على النحو الذي كلف به مجلس الأمن، بسبب استمرار

أعطي الكلمة الآن للسيدة تيته.

السيدة تيته (تكلمت بالإنكليزية): إنني ممتنة لإتاحة الفرصة لأقدم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، الذي يتعلق بالمسائل الثنائية المتعلقة بين السودان وجنوب السودان. لا أريد أن أكرر النقاط التي أثارها زميلتي الأمانة العامة المساعدة بوبي بالفعل، ولذلك سأتوخى الإيجاز.

لا يزال السودان وجنوب السودان يتمتعان بعلاقات محسنة وحقًا بعض التقدم من خلال الاجتماعات الثنائية المنتظمة. كما عقدا اجتماعا للآلية السياسية والأمنية المشتركة في الخرطوم في أيار/مايو من هذا العام. مع ذلك، وحتى مع استمرارهما في تبادل الزيارات الرفيعة المستوى، يبدو أن أولوية كل بلد هي تحدياته الداخلية. ففي السودان، لم تتفق الأطراف بعد على الطريق إلى الأمام لاستعادة الانتقال الديمقراطي بعد الانقلاب الذي وقع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وفي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، استمر الجمود في المحادثات بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، بقيادة عبد العزيز الحلو. وفي جنوب السودان، أحرز بعض التقدم في عملية السلام، أي في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، حيث تم أخيرا تخريج القوات في ٣٠ آب/أغسطس، أي بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من إتمامها تدريبها.

وتشكل الاتصالات رفيعة المستوى بين السودان وجنوب السودان سمة منتظمة من سمات علاقاتهما الثنائية. وقد أتاح تخريج القوة الوطنية الموحدة لجنوب السودان في ٣٠ آب/أغسطس للرئيس سلفا كير ميارديت المجال للاجتماع ومناقشة المسائل الثنائية مع الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس المجلس السيادي السوداني والرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي وقت سابق من هذه العملية، أدى اللواء البرهان دورا أساسيا في فك الجمود حول هيكل القيادة للجيش الموحد من خلال تقديم اقتراح مقبول لدى الأطراف، مما مهد الطريق لتخريج القوات. لقد أعرب السودان عن اهتمامه بتدريب

قوات جنوب السودان في مجالات الأمن والدفاع وسيادة القانون والحفاظ على النظام. وفي أوائل آب/أغسطس، سافر نائب رئيس المجلس السيادي، الفريق محمد حمدان دقلو، المعروف أيضا باسم حميدتي، إلى جوبا، حيث أعرب عن هذه الرغبة ودعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لقرار الأطراف في جنوب السودان في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان بتمديد الفترة الانتقالية حتى عام ٢٠٢٥. وحث الأطراف على زيادة التمديد إلى أقصى حد ممكن من خلال تنفيذ جميع المهام المتعلقة.

ويجتمع البلدان أيضا بشكل دوري لمعالجة المسائل العالقة. وفي ٢٤ أيار/مايو، ترأس وزير الدفاع السوداني، الفريق ياسين إبراهيم ياسين، ونظيرته في جنوب السودان، أنجلينا تيني، اجتماعا للآلية السياسية والأمنية المشتركة في الخرطوم، اتفقا فيه على إعادة إنشاء لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، وتنشيط النقل النهري، وفتح المعابر الحدودية على الفور، مع مراقبة ورصد تحركات المواطنين على الحدود. وأعادوا الالتزام بسحب قواتهما من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، على النحو المتفق عليه في الاجتماعات السابقة للآلية السياسية والأمنية المشتركة. في ٢٨ مايو/أيار، قام توت قلو، المستشار الرئاسي للشؤون الأمنية في جنوب السودان، وعمر آل خليفة عبد الله، حاكم ولاية النيل الأبيض في السودان، بتدشين إعادة فتح طريق النقل النهري في كوستي، بعد ١١ عاما من إغلاقه. بيد أن نقاط العبور الحدودية الأربع في جبلين - رينق وميرم وبرام - تمساح وخارسانا - باناقواك لم تفتح بعد، بسبب النزاعات على الأراضي المنسوبة إلى المجتمعات المحلية.

وبناء على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في آذار/مارس بين الرئيس كير واللواء البرهان لحل مسائلهما العالقة من خلال التعاون الاقتصادي والسياسي، يجتمع البلدان بانتظام، بما في ذلك على المستوى التقني. وفي ١٢ أيار/مايو، اجتمع وفد من جنوب السودان، برئاسة السيد قلو، وبرفقة وزير المالية، مع قيادة مجلس السيادة في الخرطوم. واستعرض الجانبان التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات

وكما ذكر سابقاً، عندما اجتمع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٩ أيلول/سبتمبر للنظر في الحالة السياسية والأمنية في منطقة أبيي، عين ميسرا للجنة الرقابة المشتركة في أبيي. ونأمل أن تساعد كل تلك الجهود الجماعية الطرفين على استئناف الاتصالات بشكل استباقي للتصدي ليس للتحديات القائمة داخل المنطقة، ولكن أيضاً لإيجاد حل لوضع أبيي. وقبل ذلك الاجتماع، زرت جوبا يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر وعقدت اجتماعاً مع الرئيس كير، الذي أكد لي تصميمه على العمل بشكل تعاوني مع السودان من أجل التوصل بسرعة إلى حل سريع لمسألة الوضع النهائي لأبيي. وشدد أيضاً على أنه من الأفضل تسوية النزاعات من خلال الوسائل السلمية لتمكين القبائل وبلدانها من التمتع بعلاقات أكثر صحة.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع وفد برئاسة السيد قلاو، بصفته رئيساً للجنة أبيي في جنوب السودان، مع الجنرال دقلو وأعضاء لجنة أبيي السودانية في الخرطوم. واتفق البلدان على الإسراع المشترك في تقديم الخدمات لمواطني أبيي وتفعيل الآليات المشتركة لتقديم الخدمات الإنسانية الضرورية من خلال تهيئة البيئة المناسبة للقبائل في المنطقة. واتفقوا أيضاً على تشجيع السلام الاجتماعي والحوار المجتمعي بين القبائل في أبيي كبادرة لبناء الثقة. وفي وقت سابق اليوم، التقيت بكبار المسؤولين في وزارة خارجية السودان، ووزير الدفاع، والجنرال دقلو، الذين أكدوا لي جميعاً التزامهم بالعمل عن كثب مع نظرائهم في جنوب السودان بشأن الحل النهائي لوضع أبيي. وأشاروا إلى الاجتماع الذي عقد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ونوهوا بالتزامهم باغتنام هذه الفرصة لاستئناف الاتصال من أجل الاجتماع بانتظام بشأن المسائل المتصلة بأبيي على أساس ربع سنوي.

في الختام، كان للتقدم المحرز في تحسين العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان أثر إيجابي، ونعتقد أنه سيكون له أثر مستقر على النزاع بين البلدين. ومع ذلك، لا يمكن فصل الالتزام المتجدد فيما يتعلق بتنفيذ الترتيبات الانتقالية، فضلاً عن تسوية النزاع بشأن الوضع النهائي لأبيي، عن الأوضاع الداخلية الهشة في كلا البلدين.

السلام في كلا البلدين وتعزيز التعاون الاقتصادي، لا سيما في قطاعي النفط والتجارة، بما في ذلك فتح الحدود لتسهيل تدفق التجارة. وركزت المناقشات أيضاً على الترتيبات التقنية والمالية، وزيادة إنتاج النفط، واستعراض التحديات التي واجهت تنفيذ الاتفاقات السابقة. وفي ٢٢ أيار/مايو، وفي اجتماع فني عقد في الخرطوم بين وزير الطاقة والبترول السوداني، محمد عبد الله؛ ووكيل وزارة البترول في جنوب السودان، أواد دانيال شوانغ؛ اتفق البلدان على وضع إطار للتعاون في مجال البترول من أجل مصلحتهما المتبادلة. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، كرر الرئيس كير تأكيد قرار البلدين باستخدام إطار التعاون لحل النزاعات الثنائية، بما في ذلك النزاعات حول أبيي، واقترح توجيه جميع المسائل ذات الصلة بأبيي إلى اللجنة المعنية بأبيي التي أنشأها في أيار/مايو ٢٠٢١.

وفي أعقاب اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقد في ٢٩ أيلول/سبتمبر بشأن الحالة السياسية والأمنية في أبيي، أعاد الرئيس كير تشكيل اللجنة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر بإنشاء لجنة فرعية معنية بالتنمية والموارد الطبيعية. واللجنة الفرعية مكلفة، في جملة أمور، بإنشاء إطار للتعاون من أجل تنمية النفط والموارد الطبيعية الأخرى في منطقة أبيي، وتقديم تقرير إلى لجنة أبيي المسؤولة عن مواصلة المفاوضات بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي، من خلال العمل مع حكومة السودان.

وفي غضون ذلك، ومنذ أيار/مايو، وبالعامل مع رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ما فتئت تجري مشاورات منفصلة مع قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية لإيجاد مخرج من المأزق في تسوية الوضع النهائي. وبالإضافة إلى القبيلتين، شملت مشاوراتنا السيد دينغ ألور؛ وزير شؤون جماعة شرق أفريقيا في جنوب السودان ورئيس وفد دينكا نقوك؛ والسيد فرانسيس دينغ، الممثل الدائم السابق لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة؛ والسيد لوكا بيونغ، وهو أكاديمي بارز في أبيي؛ والقوة الأمنية المؤقتة. ونعمل حالياً على عقد اجتماع مباشر بين القبيلتين بناء على طلب إحداهما، وقد أبلغ فريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ الحكومتين بذلك.

مشردين قسرا في أعقاب تدمير ممتلكاتهم ومنازلهم. ندين أعمال العنف تلك وندعو الحكومتين على وجه الاستعجال إلى تكثيف جهودهما لإنهاء تلك الاشتباكات العنيفة. وبالمثل، ندعو الحكومتين إلى بذل قصارى جهدهما لمنع الاشتباكات الموسمية بين المجتمعات المحلية. وبالنظر إلى أن أبيي لا تزال تنقصر إلى شرطة الأمم المتحدة ودائرة شرطة مشتركة، فمن المرجح أن تستمر في التعرض لاشتباكات عنيفة وإجرام. ومن شأن تشكيل مؤسسات أمنية وإدارية مشتركة، وإصدار تأشيرات لشرطة الأمم المتحدة، ونشر نائب مدني أن يسمح باتباع المزيد من النهج غير العسكرية للتخفيف من حدة النزاع وبناء السلام فيما بين القبائل. نحث السودان بقوة مرة أخرى على إصدار تأشيرات لشرطة الأمم المتحدة في الوقت المناسب، والسماح بتعيين نائب مدني لرئيس البعثة، والسماح للقوة الأمنية المؤقتة باستخدام مطار أئوني. أخيرا، نطلب من كل من السودان وجنوب السودان إحراز تقدم نحو إنشاء جهاز الشرطة المشترك في أبيي، الذي سيكون أداة حاسمة لقمع العنف فيها.

لا تزال تلك المآزق السياسية، التي استمرت على مدى السنوات الـ ١١ الماضية، تشكل خيبة أمل كبيرة لأن شعب أبيي لا يزال يعاني من العنف والتشريد الجماعي والافتقار إلى توفير الاحتياجات الأساسية والمعونة الإنسانية. ونكرر ندائنا إلى الطرفين لتجديد مشاركتهم الدبلوماسية بغية التوصل إلى حل سلمي ومقبول من الطرفين للوضع النهائي لأبيي والمشاركة في اجتماعات الآلية السياسية والأمنية المشتركة ولجنة الرقابة المشتركة في أبيي. لقد رحبنا بالإعلان عن اتفاق في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ولاحظنا أن تنفيذ الالتزامات بموجبه يمكن أن يكون أساسيا في إحلال السلام والأمن لشعب أبيي. نتطلع إلى مزيد من المعلومات عن خططهما المحددة والتفاصيل المتعلقة بالمؤسسات والآليات التي سيتم تفعيلها، فضلا عن خطط لإجراء مناقشات بشأن الوضع النهائي. ننثي على البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٩ أيلول/سبتمبر ونؤيده، حيث ناشد السودان وجنوب السودان التعجيل بجهودهما لإنشاء مؤسسات مشتركة، ونشجع الاتحاد الأفريقي بقوة على تكثيف تلك الاتصالات بغية إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل في أبيي.

وسيوصل مكتبي العمل مع حكومتي السودان وجنوب السودان، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للحفاظ على دعم المجتمع الدولي للتطبيع الكامل للعلاقة بين البلدين. سنواصل أيضا تقديم المساعدة إلى الطرفين وهما يتخذان هذه الخطوات المشجعة لإيجاد سبل للعمل من أجل التوصل إلى حل نهائي لوضع أبيي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة تيته على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أشكر الأمانة العامة للمساعدة بوبي والمبعوثة الخاصة تيته على إطلاعنا على التقدم الذي أحرزته قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بشأن تنفيذ الولاية، وعلى ما قدمه من معلومات مستكملة بشأن أبيي.

تقدر الولايات المتحدة تقديرا عميقا الجهود الدؤوبة التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة لتنفيذ المهام الموكلة إليها لحماية المدنيين وتيسير إيصال المعونة الإنسانية طوال فترة إعادة تشكيل قواتها وفي مواجهة التحديات التي لم يسبق لها مثيل. تماشيا مع توصية الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر (S/2022/760)، نؤيد تمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لمدة سنة واحدة. ونأمل أن تحظى توصية الأمين العام بدعم المجلس أيضا. فمن شأن ولاية مدتها سنة واحدة أن تسمح للقوة الأمنية المؤقتة باستكمال إعادة تشكيل قواتها وإعطاء البعثة الوقت الكافي للحصول على التأشيرات، وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتطوير العلاقات الأساسية التي تحتاج إليها لتنفيذ ولايتها. نواصل أيضا حث السودان وجنوب السودان على تيسير الأداء السلس لجميع قواعد القوة الأمنية المؤقتة ومواقع أفرقة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وتقديم الدعم الكامل للبعثة في تنفيذ ولايتها.

تشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء عودة العنف المميت إلى الظهور بين قبائل الدينكا. إذ قتل أكثر من ٢٠ مدنيا ولا يزال الآلاف

التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن استفتاء أبيي كجزء من الهدف العام لعملية تحقيق الاستقرار.

بينما ترحب مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالجهود التي يبذلها البلدان لإعادة بدء المناقشات بشأن أبيي، فمن المؤسف أنه لم يحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي تقدم في تنفيذ اتفاق عام ٢٠١١ المتعلق بالترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي. لم يحرز أيضا أي تقدم في تيسير طلبات القوة الأمنية المؤقتة المقدمة منذ أمد بعيد التي تؤثر على أدائها، بما في ذلك استخدام مهبط طائرات أتوني، وإصدار تأشيرات لأفراد وحدات الشرطة المشكلة، وتعيين نائب مدني لرئيس البعثة، وإعادة نشر القطاع ١ لآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ومما يؤسف له أن الأشخاص المتضررين من المواجهة هم المدنيون اليائسون في أبيي، الذين ما زالوا لا يحصلون على أي خدمات أساسية يعول عليها.

تحيط مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة علما بعقد اجتماع للآلية السياسية والأمنية المشتركة في أيار/مايو وإعادة الالتزام بالاتفاقات السابقة، بما في ذلك إعادة فتح المعابر الحدودية. والواقع أن تحقيق الحدود المرنة ينبغي أن يظل هدفا استراتيجيا بين البلدين بسبب الترابط القوي بينهما. ولذلك، نحثهما على التعجيل بتنفيذ جميع التوصيات والاستنتاجات السابقة لاجتماعات الآلية السياسية والأمنية المشتركة ولجنة الرقابة المشتركة في أبيي. علاوة على ذلك، ينبغي للطرفين أن ينفذا بصورة مشتركة ومنسقة جميع بروتوكولات اتفاقات التعاون المبرمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ولا سيما ترسيم حدود المنطقة الحدودية الآمنة ومنزوعة السلاح، بغية تمكين الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من الاضطلاع بولايتها بفعالية.

ترحب مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالبلاغ الصادر عن الجلسة ١١٠٨ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر بشأن أبيي، وتكرر تأكيد دعمها الكامل لعمل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. ونكرر نداءنا إلى جميع الشركاء الدوليين بأن يظلوا منخرطين دبلوماسيا وسياسيا في

أخيرا، نواصل تشجيع مبادرات القوة الأمنية المؤقتة لدعم الحوار المجتمعي الرامي إلى تعزيز العلاقات فيما بين القبائل التي تعزز وتيسر الاستقرار في منطقة أبيي، ونشدد على أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة في تلك العمليات. نشجع القوة الأمنية المؤقتة على مواصلة جهودها لحماية النساء والأطفال من العنف، ولا سيما العنف الجنسي والجنساني. تدعو الولايات المتحدة أيضا القوة الأمنية المؤقتة إلى تقديم تقارير أكثر شمولاً عن أنشطة البعثات تركز على فعالية البعثة، واتخاذ مزيد من التدابير النوعية لتنفيذ ولايتها.

نؤكد مجددا التزامنا بالعمل مع حكومتي السودان وجنوب السودان وشعوب المنطقة، وزملائنا أعضاء المجلس، والاتحاد الأفريقي، والشركاء الدوليين والإقليميين الآخرين بهدف تحقيق السلام والأمن والازدهار في المنطقة.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن: غابون وكينيا وغانا.

في البداية، نود أن نشكر الأمين العام على تقريره (S/2022/760)، وكذلك الأمانة العامة المساعدة مارثا بوبي والمبعوثة الخاصة حنا سروا تيته على إحاطتهما الثابقتين بشأن الحالة في أبيي وأنشطة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي. سيركز بياننا على الحالات السياسية والأمنية والإنسانية.

على الصعيد السياسي، ترحب مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالعلاقات الإيجابية المتنامية بين السودان وجنوب السودان والتزامهما بحسن الجوار، كما يتضح من دعمهما المتبادل المستمر لحل التحديات السياسية والأمنية الداخلية لكل منهما. ونحث البلدين على استخدام ذلك الزخم الإيجابي الجديد للسعي إلى تسوية سلمية بشأن الوضع النهائي لأبيي، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥. ونثني مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة عن أي إجراء انفرادي من أي من الطرفين، ونحثهما على السعي إلى

المستمر بتنفيذ ولاية البعثة بالرغم من التحديات القائمة. وندين التقارير بشن هجمات موجهة ضد أفراد البعثة ومنشأتها.

وكما أشرنا في البيان الذي ألقيناه في ٢١ نيسان/أبريل أمام المجلس (انظر S/PV.9020)، نطل مقتنعين بأن تسوية الوضع النهائي لأبيي هي أساس أي قرار يتخذ في المستقبل بشأن انسحاب قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، مع مراعاة سلامة سكان أبيي وأمنهم.

ولذلك يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة التأكيد على ضرورة الإبقاء على وجود القوة ويرحبون بمقترح الأمين العام بجعل مدة ولايتها ١٢ شهرا بدلا من الأشهر الستة الحالية. ونرى أن ذلك من شأنه أن يساعد كثيرا فيما يتعلق بالأغراض التخطيطية والعملية. ونحث أيضا السودان وجنوب السودان على التعاون الكامل مع القوة، بما في ذلك من خلال كفالة الاحترام الكامل لاتفاق مركز القوات بغية تمكين تنفيذ ولاية البعثة.

وفي الختام، يود الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن أن يعربوا عن تقديرهم وامتنانهم للجهود المتواصلة التي بذلها على مر السنين فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، برئاسة الرئيس السابق ثابو مبيكي؛ والدور الذي يضطلع به المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ فضلا عن القادة الإقليميين الذين ساهموا في تحقيق الاستقرار في منطقة أبيي الإدارية. ونشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة جهوده الزامية للتأكد من نجاح ذلك المسعى، بغية إيجاد حلول سلمية للتحديات التي تواجهها أبيي.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمانة العامة المساعدة بوبي والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتهما، وأرحب بمشاركة ممثلي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

تؤيد ألبانيا بقوة الجهود التي يبذلها أفراد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي العاملون في منطقة أبيي الإدارية لكفالة حماية المدنيين وتعزيز الحوار بين الحكومتين وتنفيذ ولاياتهم.

دعم جهود الحوار بين البلدين، وأن يقدموا أي دعم تقني مطلوب في تنفيذ الاتفاق الإطاري القائم.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في أبيي، يساور مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة قلق عميق إزاء تجدد العنف المسلح والهجمات القبلية في أبيي. وندين بشدة ما أبلغ عنه من مواجهات عنيفة وتدمير للممتلكات وخسائر في الأرواح. ونحث أطراف النزاع على وقف الأعمال العدائية وممارسة ضبط النفس ومواصلة الحوار لمعالجة مظالمهم. وترحب مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة بإنشاء لجان حماية المجتمعات المحلية والدعوة إلى عقد مؤتمر السلام المشترك للوجهاء في أبيي، الذي جرى في كمبالا في أيار/مايو. ونعتقد أن الحوارات المتكررة والواسعة النطاق بين القبائل يمكن أن تقطع شوطا طويلا في معالجة المظالم والتوترات القائمة بينها.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يساور الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن قلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية الذي يتضح من نزوح السكان وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مما فاقم المصاعب التي تواجهها منطقة أبيي الإدارية. ويساورنا القلق أيضا إزاء الآثار المدمرة لتغير المناخ، التي تسببت في فيضانات وقللت سبل كسب العيش وزادت من التنافس على الموارد الشحيحة، مما يؤجج النزاعات ويفاقم انعدام الأمن في أبيي.

ولذلك يرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن باكمال الوثيقة المتعلقة ببرنامج أبيي المشترك لفريقي الأمم المتحدة القطريين للسودان وجنوب السودان، ويتطلعون إلى التنفيذ السريع للمشاريع السريعة الأثر المحددة. وندعو الدول الأعضاء والوكالات الإنسانية أيضا إلى مواصلة تقديم الدعم اللازم لشعب أبيي بما يكفل له كرامته ويخفف معاناته. ومع قرب حلول موسم الجفاف، نحث قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على إجراء تدخلات مبكرة، بما في ذلك تيسير الحوار بين القبائل بشأن الترحال الرعوي.

وأخيرا، يثني الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والبلدان المساهمة بقوات لالتزامها

وفي الختام، من الجلي أن تسوية الوضع النهائي لأبي يتوقف على السودان وجنوب السودان. ولذلك نحث على اتخاذ إجراءات ملموسة وبناءة لتسوية الوضع النهائي وإحلال السلام والاستقرار في أبي.

السيد داي بينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمانة العامة المساعدة بوبي والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتهما. وأرحب أيضا بالمثلث الدائمين للسودان وجنوب السودان في جلسة اليوم.

في السنوات الأخيرة، ما فتئت العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان تشهد تحسنا، وهذا التحسن يؤدي إلى الاستقرار في المنطقة وتسوية قضية أبي.

وترحب الصين باجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة بين السودان وجنوب السودان الذي عقد في أيار/مايو الماضي. فقد أدى ذلك، من بين أمور أخرى، إلى إحراز تقدم في فتح ممرات العبور. ويسرنا أيضا التفاعل بين الطرفين استعدادا للاجتماع المقبل للجنة الرقابة المشتركة في أبي. ونأمل أن يستمر في زيادة إسهامتهما السياسية بشأن مسألة أبي ورواصلا حوارهما ومشاورتهما ويعجلا، بدعم من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بتنفيذ الاتفاق المتعلق بالترتيبات المؤقتة لإدارة منطقة أبي الإدارية وتحقيق الأمن فيها بغية مواصلة المضي قدما صوب تسوية مسألة أبي.

ومما يبعث على القلق اندلاع اشتباكات قبلية وحوادث أمنية متفرقة في أبي. ومع ذلك، من المطمئن أنه بفضل الاستجابة المشتركة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبي وإدارة أبي والسودان وجنوب السودان، ظلت الحالة الأمنية في أبي مستقرة وتحت السيطرة بشكل عام.

وترحب الصين بمؤتمر السلام الموسمي واستئناف المشاورات بين قبيلتي المسيرية ودينكا نفوك. ونشجع جميع القبائل في أبي على المشاركة بنشاط في مؤتمرات السلام الموسمية التي تعدها القوة والمنظمة الدولية للهجرة بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن

وفي ذلك الصدد، فإن الهجمات على أفراد القوة والقيود المفروضة على حركة البعثة غير مقبولة. وندين بشدة العنف الذي يُمارس ضد حفظة السلام وندعو جميع الجهات المعنية إلى تمكين البعثة من حرية التنقل. وندعو السودان أيضا إلى تيسير إصدار التأشيرات اللازمة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبي لاستكمال إعادة تشكيل قواتها.

ويساورنا القلق إزاء الأزمة الإنسانية والحالة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن عدم وجود نظام قضائي فعال. وفيما يتعلق بالتوترات الأخيرة التي شهدتها المجتمعات المحلية والحالة السياسية في الخرطوم، نحث الأطراف على وقف الأعمال العدائية ومعالجة الأسباب الجذرية بغية تحقيق السلام المستدام.

وعلاوة على ذلك، فقد ازدادت الحالة سوءا جراء الفيضانات الأخيرة في جنوب السودان، التي أثرت على منطقة أبي الإدارية.

ونرحب باتفاق الحكومتين على تعزيز التعاون بشأن أبي. وشكل عقد اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة في أيار/مايو خطوة إيجابية، ولكن يجب على جميع الأطراف مواصلة عقد اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبي والمشاركة فيها. ولا تزال تلك المحادثات حاسمة الأهمية لحل مسألة ممرات العبور الحدودية وإعادة تشغيل مهبط طائرات أتوني وإنشاء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

وفي ذلك الصدد، تدعو ألبانيا السودان وجنوب السودان إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز تعاونهما بغية النهوض بالحوار بين جميع الجهات المعنية. ويجب أن نرى التزاما جادا وإرادة سياسية لتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وبناء هياكل مشتركة.

وعلاوة على ذلك، نرحب بالبيان الأخير الذي اعتمدته مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ونشيد بجهوده وندعو إلى مواصلة أعمال الوساطة لإيجاد سبيل للمضي قدما وتخطي حالة الجمود السياسي.

ترتيبات الترحال الرعوي خلال فترة الرعي المقبلة والعمل معا لتخفيف حدة التوتر وتحقيق التعايش في وئام.

يواجه سكان أبيي تحديات متعددة، مثل جرائم العنف والفيضانات وصعوبات كسب العيش. وهم يفتقرون إلى الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك المياه والصحة العامة والتعليم والمساعدة في الزراعة وتربية الحيوانات، وهم في أمس الحاجة إلى المساعدات المحددة الأهداف من المجتمع الدولي.

وتدعم الصين ما تضطلع به الأمم المتحدة من عمل لتنفيذ مشاريع بناء السلام في أبيي، مما يساعد في تحسين حالة السكان هناك والتعامل السليم مع الاشتباكات العنيفة الناجمة عن التنافس على الموارد وبناء أساس متين لتحقيق السلام الدائم من خلال التنمية المستدامة.

وتكتسي قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أهمية لصون السلام والاستقرار في منطقة أبيي، وتضطلع بدور لا غنى عنه في التسوية السياسية لمسألة أبيي. وتؤيد الصين مواصلة القوة أداء واجباتها وتشجع الطرفين على الاستمرار في التعاون معها.

وفي ذلك الصدد، نرحب بقرب الانتهاء من إعادة تشكيل القوة ونشكر حفظة السلام الإثيوبيين على ما بذلوه من جهود على مر السنين لتعزيز استقرار أبيي.

وأرسلت الصين، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وحدة طائرات هليكوبتر لحفظ السلام إلى أبيي، وهي ما فتئت منذ نشرها تلبي بنشاط احتياجات ولاية حفظ السلام ولم تدخر جهدا لإنجاز مجموعة من الرحلات الجوية ومهام الدعم الميداني. وسواصل حفظة السلام الصينيون دعم العمل الذي تضطلع به القوة من خلال اتخاذ إجراءات عملية وسينفذون بعزم مهمة السلام المنوطة بهم.

السيد إيكيرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمانة العامة للمساعدة والمبعوثة الخاصة على إحاطتهما المفيدتين جدا. وأرحب أيضا بممثلي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

ونود اليوم أن نتطرق إلى ثلاث نقاط بإيجاز.

أولاً، تشيد المملكة المتحدة بالجهود الدؤوبة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي للاضطلاع بولايتها في ظل هذه الظروف الصعبة، ونشكر أيضا البلدان المساهمة بقوات. ونؤيد تأييدا تاما تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا. وننضم إلى زملائنا أعضاء المجلس في تكرار الدعوة الموجهة إلى حكومتي السودان وجنوب السودان لإزالة العقوبات التي طال أمدها والتي تحد من التنفيذ الكامل لولاية القوة الأمنية المؤقتة. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء القيود المفروضة على حرية تنقل البعثة والهجمات على أفراد القوة الأمنية المؤقتة. ونحث حكومة جنوب السودان على كفالة إعادة تشغيل مقر الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في قوك مشار.

ثانياً، يجب أن نواصل مراقبة الحالة على الأرض بعناية في أبيي. لا يزال المدنيون يعانون جراء انعدام الخدمات الأساسية ومحدودية سيادة القانون. ونشعر بالقلق إزاء العنف القبلي المستمر في جميع أنحاء أبيي، بما في ذلك الزيادة المقلقة في التوترات بين قبائل الدينكا. وقد فاقمت الفيضانات الأخيرة الحالة الإنسانية المتدهورة. فهي تضع ضغوطا هائلة على الاستجابة الإنسانية بالإضافة إلى انعدام الأمن والافتقار إلى البنية التحتية. وبالنظر إلى تلك الظروف، تكتسي كفالة إتاحة إمكانية الوصول من دون قيود أهمية حيوية. وتحت المملكة المتحدة جميع الأطراف على الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وحماية وتمكين العاملين في المجال الإنساني وأصول الوكالات الإنسانية وعملياتها من أجل إيصال المعونة إلى المحتاجين إليها في جميع أنحاء أبيي بدون عوائق.

ثالثاً، لا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي لأبيي. ولذلك نرحب بإيلاء السودان وجنوب السودان مزيد من التركيز على هذه المسألة. وندعو الحكومتين إلى اغتنام ذلك الزخم وإحداث تغيير إيجابي ملموس لسكان أبيي. وكخطوة تالية، نحث كلا البلدين على تنظيم اجتماع آخر للجنة الرقابة المشتركة في أبيي للتدليل على إعادة التزامهما بالتوصل إلى اتفاق.

تعرق عملية السلام في دارفور، فضلا عن تسوية وضع أبيي. كما أنها تعوق الاستجابة للعنف القبلي، الذي عاد مؤخرا إلى الظهور في غرب كردفان والنيل الأزرق، بشكل مثير للقلق. وتكرر فرنسا دعوتها لجميع الأطراف إلى إيجاد مخرج من الأزمة السياسية وإحراز تقدم في تشكيل حكومة مدنية ذات مصداقية. وفي جنوب السودان، يجب أن يظل سد الثغرات في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٨ أولوية. ونشجع السلطات على إبداء روح الوحدة والتعجيل بتنفيذ الترتيبات الأمنية وفقا لخريطة الطريق المعتمدة في آب/أغسطس.

وأخيرا، نشجع دول المنطقة على حل خلافاتها من خلال الحوار، سواء فيما يتعلق بأبيي أو مثلث الفشة أو سد النهضة الإثيوبي الكبير أو النزاع في تيغراي. وفي ذلك السياق، نؤكد من جديد دعمنا للمبعوثة الخاصة تيتيه ونؤيد تعزيز موارد فريقها.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمانة العامة المساعدة بوبي والمبعوثة الخاصة تيتيه على المعلومات القيمة التي قدمتها، ونرحب بوفدي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

لا تزال البرازيل تشعر بالقلق إزاء الحالة على الأرض، التي اتسمت بموجات متكررة من العنف في أبيي. ونحن متخوفون من استمرار توتر العلاقات بين المجتمعات المحلية. فالأعمال العدائية المستمرة تزيد من خطورة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق النائية. هذا علاوة على أن استمرار النزاع المسلح يهدد سبل عيش المدنيين، الذين يواجهون بالفعل تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة، ونكرر ما يساور الأمين العام من قلق إزاء المصاعب المتواصلة التي يواجهها سكان أبيي.

وتزيد الحالة غير المستقرة في الميدان أهمية العمل الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ونأسف للهجمات التي يتعرض لها حفظة السلام والقيود المفروضة على حرية تنقل البعثة. ونشكر قيادة القوة الأمنية المؤقتة وأفرادها على المساعي الكبيرة التي

وأخيرا، نرحب بالبيان الأخير الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن أبيي، ونشجع الاتحاد الأفريقي على تكثيف ما يبذله من جهود وساطة للمساعدة في التوصل إلى اتفاق بشأن وضعها النهائي.

السيدة جارو - دارنو (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة مارتا بوبي والسيدة هانا تيتيه على إحاطتهما. وأرحب أيضا بمشاركة السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة. أود أن أبرز ثلاث نقاط.

إننا نشعر بالقلق إزاء الطابع المتغير للعنف القبلي في ظل اندلاع اشتباكات بين قبيلتي دينكا نفوك ودينكا تويج. ويصاحب ذلك العنف تصاعد في الهجمات على ذوي الخوذ الزرق وهو أمر غير مقبول أيضا. وندعو السودان وجنوب السودان إلى الحد من تلك التوترات. فالبلدان ملزمان باتفاق مركز القوات. ويجب أن يسمح لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي بالاضطلاع بولايتها بأمان في جميع مناطق انتشارها. وأشار هنا بصفة خاصة إلى دعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، فضلا عن استخدام مهبط طائرات أنوني. وتبين تلك الصعوبات أن الوضع الراهن في أبيي قد وصل إلى منعطف أخير. فالتوترات المتراكمة وهشاشة المؤسسات قد تؤدي إلى تصعيد الأوضاع في أي وقت. وندعو الخرطوم وجوبا إلى الاستفادة من تحسن علاقاتهما للتوصل إلى تسوية نهائية للوضع في أبيي. وعلى أقل تقدير، يجب أن يكون من الممكن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان والحد من التوترات بين القبائل. ولذلك، نرحب بالاتفاق الموقع في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر في الخرطوم وندعو إلى تنفيذه.

ويمكن للقوة الأمنية المؤقتة أن تدعم إيجاد دينامية إيجابية من خلال أنشطتها لبناء السلام ودعمها للجان الحماية المجتمعية. وإذا أريد توسيع نطاق ذلك النهج، فإنه يتطلب إحراز تقدم فيما يتعلق بتعيين نائب مدني لرئيس القوة الأمنية المؤقتة ونشر وحدات من شرطة الأمم المتحدة.

ويعكس الجمود الذي وصلت إليه الحالة في أبيي هشاشة منطقة تتضاعف فيها الأزمات ويطول أمدها. وقد مضى عام على انقلاب ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ في السودان. ولا تزال تلك الأزمة السياسية

السيدة يول (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): أشكر مقدمتي الإحاطتين على رؤاهما. وأشيد بصفة خاصة بالمبعوثة الخاصة هانا تيتيه على جهودها الرامية إلى تنشيط العملية السياسية. ونود أيضا أن نشيد بتعاونها مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وفريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالسودان وجنوب السودان والتابع للاتحاد الأفريقي.

ولا تزال النرويج تشعر بقلق عميق إزاء المستوى العالي من التوترات في أبيي وحولها. ونلاحظ بقلق خاص إشارة التقرير إلى، "الهجمات المنسقة التي شنتها قبيلتنا دينكا تويج والمسيرية على عشائر دينكا نقوك" (S/2022/760، الفقرة ١٠).

إن دورات العنف المتكررة بين القبائل تجعل التنمية مستحيلة ولها تأثير مدمر على المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وندعو المسيرية ودينكا نقوك وجميع العشائر المجاورة إلى ضبط النفس والمشاركة في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوترات قبل موسم الجفاف المقبل.

ويساورنا القلق أيضا إزاء استمرار الهجمات على حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ويجب أن تظل القوة الأمنية عاملة وراغبة ومستعدة لتنفيذ ولايتها كاملة بموجب الفصل السابع لحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني.

وأود أن أضيف ثلاث نقاط إلى مناقشة اليوم بشأن القوة الأمنية المؤقتة والوضع في أبيي.

أولا، نحن بحاجة إلى أن نرى تقدما بشأن القضية الأكثر إثارة للخلاف - هل تنتمي أبيي إلى السودان أم إلى جنوب السودان؟ وفي حين أن تلك المسألة لا تزال دون حل، فإن تنفيذ الآليات المشتركة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق حازيران/يونيه ٢٠١١، ضروري لضمان الاستقرار وتوفير الخدمات للناس. ومن شأن ذلك أن يعزز التعاون ويبني الثقة بين المجتمعات المحلية على أرض الواقع. ونرحب بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد بين السودان وجنوب السودان في وقت سابق من هذا الأسبوع، ونحث الطرفين على الالتزام بعقد

بذلها حتى الآن ويواصلون إنجازها كل يوم. ونشكر بصفة خاصة المبعوثة الخاصة تيتيه واللواء سوير على جهودهما الحاسمة. ومع اقتراب موعد تجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة، ينبغي أن نتأكد من أن البعثة لديها الوسائل اللازمة لأداء مهامها الحاسمة الأهمية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين وحفظة السلام. وفي ذلك الصدد، تبرز البرازيل أهمية الاتصالات الاستراتيجية لدعم أنشطة البعثة ومكافحة المعلومات المغلوطة وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة المعنيين وحماية ذوي الخوذ الزرق. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في ضوء الهجمات الأخيرة على أفراد الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بوضع منطقة أبيي، نؤكد مجددا أن الأرضية المشتركة بين السودان وجنوب السودان لن تنشأ إلا من خلال مفاوضات عادلة وذات مصداقية. ونؤيد إجراء المزيد من الحوار بين السودان وجنوب السودان وتعزيز الاتصالات بين الطرفين على مختلف المستويات. ونرحب أيضا بأن العلاقات أصبحت أكثر ودا بين الحكومتين في السنوات الأخيرة. ولا ينبغي للتحديات الداخلية في السودان وجنوب السودان أن تخرج الديناميات الثنائية عن مسارها. وتدفعنا تلك التطورات الإيجابية على الصعيد الثنائي إلى دعوة قادة البلدين إلى اغتنام الفرصة للمضي قدما نحو التوصل لتسوية سياسية طويلة الأجل لوضع منطقة أبيي. ونشدد على شرعية الاتحاد الأفريقي في تكثيف جهود الوساطة بين السودان وجنوب السودان، ونبرز الدعم الحاسم الأهمية الذي يقدمه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. ويؤيد الأمين العام في تقريره الأخير (S/2022/760) اضطلاع الاتحاد الأفريقي بدور أكبر في هذه المسألة. وبينما نمضي قدما نحو تسوية الحالة في أبيي، نؤكد من جديد الأهمية الحاسمة لعامل التآزر الإيجابي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والسودان وجنوب السودان.

ونرحب بالاتفاق بين سلطات السودان وجنوب السودان الذي أعلن عنه في وقت سابق من هذا الأسبوع في الخرطوم. وندعو السودان وجنوب السودان إلى اغتنام هذه الفرصة السانحة.

الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي، السيدة هانا تيتيه، على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن التطورات المتعلقة بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ودعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، والتقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٦٠٩ (٢٠٢١).

وأرحب أيضا بحضور الممثلين الدائمين للسودان وجنوب السودان في جلسة اليوم.

لا يزال الحل السلمي للوضع النهائي لأبيي، وفقا لاتفاق السلام الشامل، أساسيا لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في المنطقة. ونعتقد أن التطورات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تبعث الأمل لكل من السودان وجنوب السودان في المضي قدما في التسوية السياسية. ونرحب أيضا بدور الاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد.

ومن التطورات الجديرة بالذكر عقد اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة، الذي طال انتظاره، وفتح ممرات عبور الحدود. ونعتقد أن الاجتماعات المنتظمة للجنة الرقابة المشتركة في أبيي مهمة لإدارة الفعالة والتصدي للتحديات الأمنية في أبيي. ومؤتمر السلام المشترك للزعماء التقليديين المعقود في عنينيبي جمع أيضا قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية، الذي قدم قائمة بالمسائل المعلقة التي يمكن أن تنظر فيها الآلية السياسية والأمنية المشتركة في اجتماعاتها المقبلة. وهناك أيضا مؤشر إيجابي على عقد اجتماعات للجنة الرقابة المشتركة في أبيي في الأشهر المقبلة.

وظلت الحالة الأمنية هادئة إلى حد كبير، على الرغم من استمرار حوادث العنف. ونلاحظ مع القلق الهجمات المسلحة وانتهاكات حرية التنقل ضد قوات القوة الأمنية المؤقتة. ومن المهم أن يعالج جنوب السودان والسودان بجدية تلك المسائل، بما في ذلك تشغيل مهبط طائرات أثوني وتأشيرات الدخول لوحدة الشرطة المشكلة. وندعو أيضا إلى إنشاء دائرة شرطة أبيي.

وعلى الرغم من تلك التحديات التشغيلية، واصلت البعثة دعم وتعزيز سيادة القانون في منطقة أبيي الإدارية، من خلال إشراك لجان حماية المجتمعات المحلية ولجنة الحماية المشتركة. كما دعمت القوة

اجتماعات منتظمة في إطار لجنة الرقابة المشتركة في أبيي. ومن الأهمية بمكان أيضا تطبيق إجراءات فعالة للحصول على التأشيرات لكفالة تعيين أفراد الشرطة والأفراد العسكريين واستبدالهم في الوقت المناسب، فضلا عن تدبير الخبرات الفنية في مجال حقوق الإنسان وغيرهم من الموظفين المدنيين، للقوة الأمنية المؤقتة. إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون مهبط طائرات أثوني متاحا.

ثانيا، نشيد بجهود البعثة لبناء السلام ودعم المصالحة بين القبائل في أبيي، بما في ذلك من خلال البرنامج المشترك لأبيي. وصوت المرأة مهم. ويجب أن يظل تعزيز مشاركتها في تلك العمليات أولوية عليا. ونشيد أيضا بجهود القوة الأمنية المؤقتة لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويعد مسار الإحالة التجريبي للناجيات من العنف الجنسي والعنف الجنساني مثالا رائعا على ذلك. ومع ذلك، يمكن بل ويجب تحقيق المزيد إذا توافر العدد المأذون به من أفراد الشرطة والقدرة المناسبة في مجال حقوق الإنسان.

ثالثا، من المهم الاعتراف بأن المأزق الحالي بشأن الوضع النهائي لأبيي يعكس التحديات الديمقراطية الشديدة التي تميز المراحل الانتقالية في كل من السودان وجنوب السودان. ونشجع حكومتي البلدين على تعزيز العمليات السياسية الشاملة التي تأخذ في الاعتبار آراء السكان المحليين وتكفل حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال. والتعاون عبر الحدود هو مفتاح مستقبل يتمتع فيه الناس بالأمن والتنمية، وسيظل كذلك. كما أن التدابير العملية لبناء الثقة تهيئ بيئة مؤاتية. ولا ينبغي لأي من الطرفين أن ينظر إلى الحل النهائي باعتباره لعبة محصلتها صفرية.

ختاما، تؤيد النرويج بقوة تجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة. ونحث الطرفين على تنفيذ الآليات المشتركة. وندعو قادة السودان وجنوب السودان إلى مضاعفة جهودهم للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لأبيي.

السيد راغوثاهالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام المساعد، السيدة مارثا بوبي، والمبعوثة

والحوار ضروري لمنع الاشتباكات العشوائية التي تؤدي إلى نزوح جماعي للسكان وعواقب عديدة على الحالة الأمنية والإنسانية. وعلى سبيل المثال، كل ذلك يزيد من خطر العنف الجنسي والعنف الجنساني ويعوق المساعدة الإنسانية.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تمضي سلطات السودان وجنوب السودان قدما في إنشاء مؤسسات سيادة القانون والمساءلة وتوفير الخدمات الأساسية في أبيي. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتنفيذ البرنامج المشترك لأبيي، الذي سيقدم الدعم للسكان لإدارة الموارد المائية والصحية.

وفيما يتعلق بالحالة المناخية، كان للفيضانات أثر سلبي على الأمن الغذائي إضافة إلى عرقلة تقديم المساعدة الإنسانية. وفي هذا السياق، نأسف أيضا لأن تقديم المساعدة الإنسانية قد تأثر في بعض المناطق بسبب وجود المجموعات المسلحة.

وفيما يتعلق بالوضع الأمني، نأسف لأن إصدار تأشيرات الدخول لدائرة شرطة أبيي من جانب السودان لا يزال معلقا ولم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بخصوص خارطة طريق لإنشاء دائرة شرطة أبيي. ونرحب بالمبادرات من قبيل لجان الحماية المجتمعية التي تشارك فيها المرأة على نطاق واسع. بيد أنها ليست بديلا عن دور دائرة شرطة أبيي.

ونشيد بالجهد الكبير المبذول في إعادة تشكيل القوة. ويجب أن نضمن حريتها في التنقل، فضلا عن مكافحة المعلومات المضللة والتصورات السلبية عن دورها من خلال مشاريع سريعة الأثر تلبي احتياجات المجتمعات الأكثر حرمانا. ونحيط علما بإنشاء عمليات لدعم ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني في أبيي، ونكرر التأكيد على أهمية الخبرة في مجال حقوق الإنسان داخل القوة حتى تتمكن من توثيق الانتهاكات والتجاوزات.

وفي الختام، ندين الهجمات على أفراد البعثة، ونؤكد دعمنا الكامل للقوة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في الوفاء بولايتيهما، وهما أمران حيويان لتحقيق استقرار الحالة في أبيي.

المؤقتة المجتمعات المحلية من خلال المشاريع سريعة الأثر. وظلت الحالة في منطقة عمليات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها هادئة. ونأمل أن يعاد تشغيلها في القطاع ١ في الأيام المقبلة. ونعتقد أن زيادة الوعي بين السكان المحليين ستؤدي دورا هاما في إعادة تنشيط الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في العملية الجارية لإعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ويجري حاليا نشر وحدة هندية قوامها ٥٧٠ من حفظة السلام، مما يعكس التزام الهند بالسلام والاستقرار والتنمية في أبيي.

وفي الختام، أود التأكيد على أن الهند تجمعها علاقات طويلة الأمد وودية مع كل من السودان وجنوب السودان. ونحن واثقون من أن كلا البلدين سيفلحان في حل جميع المسائل المعلقة وسيخرجان منها أقوى. ومن جانبنا، سنواصل دعم جوبا والخرطوم في الحل السلمي لوضع أبيي.

السيد أوتشوا مارتينيز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نود أن نشكر الأمين العام المساعد، السيدة بوبي، والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتهما الإعلاميتين.

ونرحب أيضا بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان في جلسة اليوم.

وتعتقد المكسيك أن تحسن العلاقات بين السودان وجنوب السودان والاستقرار النسبي للحالة الأمنية يوفران فرصة ينبغي للطرفين اغتنامها للتوصل إلى تسوية بشأن الوضع النهائي لأبيي. وفي هذا الصدد، يجب عقد اجتماع للجنة الرقابة المشتركة في أبيي لتمكين الطرفين من الاتفاق على عملية وجدول زمني للتوصل إلى اتفاق سياسي لحل مسألة الوضع النهائي لأبيي.

ونراقب عن كثب عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالسودان وجنوب السودان، لتيسير الحوار بين القبائل. ونعرب عن تقديرنا بصفة خاصة للحوار الذي جرى في عنيتيبي في أيار/مايو، والذي أشير إليه آنفا.

في ذلك من خلال برنامج أبيي المشترك بإشراف المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في السودان وجنوب السودان، باعتباره محوريا لدعم سبل العيش للسكان في المنطقة. ومع اقتراب فترة الترحال الموسمي للقبائل، والتي قد تزيد من التوترات بين المجتمعات، نرى أن معالجة هذه التحديات تتطلب التواصل مع جميع الجهات المعنية الفاعلة، إذ يعد عقد مؤتمر بشأن السلام الموسمي خطوة هامة في هذا الاتجاه.

وفيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان، نلاحظ أن تحسن العلاقات، بما في ذلك خلال عقد اجتماع آلية السلام والأمن المشتركة في الخرطوم في أيار/مايو، والذي أدى إلى تقدم محرز بشأن فتح ممرات عبور الحدود، وحث الأطراف خلاله على استئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي بصورة منتظمة، حيث لا يمكن التواصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي إلا من خلال الحوار. كما نشجع على استمرار المساعي الدبلوماسية لتسهيل تنفيذ الترتيبات لإدارة أمن منطقة أبيي، ومضاعفة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة للأطراف بشأن الوضع النهائي للمنطقة.

وختاما، وبينما نستعد للنظر في ولاية القوة الأمنية المؤقتة خلال الفترة المقبلة، نتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة. ونغتتم هذه الفرصة لشكر أفراد البعثة والبلدان المساهمة بالقوات، فضلا عن الاتحاد الأفريقي، لجهودهم الحثيثة في صون السلم والأمن في منطقة أبيي.

السيدة إيفستينيفا (الاتحاد الروسي) (تكلت بالروسية): إننا ممتنون للأمين العام المساعد، السيدة مارثا بوبي، والمبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي هانا تيتيه على إحاطتهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات. ونرحب أيضا بممثلي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

ويسرنا أن نلاحظ، وفقا لآخر تقرير للأمين العام (S/2022/760)، أن الحالة في أبيي ظلت مستقرة عموما في الأشهر الأخيرة وأن العلاقات بين السودان وجنوب السودان استمرت في التحسن. ورحبنا باجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة في أيار/مايو، الذي أكد الاتفاق بين الخرطوم وجوبا بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك حل

السيد المزروعي (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أود أن أشكر الأمين العام المساعد، السيدة مارثا بوبي، والمبعوثة الخاصة السيدة هانا تيتيه، على إحاطتهما الوافيتين وجهودهما الدؤوبة في منطقة أبيي. وأرحب أيضا بممثلي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة. يعد تعزيز الحوار والتعايش السلمي ركيزتان أساسيتان لبناء مجتمعات سلمية ومزدهرة. ولذلك، تواصل دولة الإمارات حث قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي على التواصل مع المجتمعات المحلية في منطقة أبيي للحد من التوترات الراهنة. ونرى أن المبادرات والتطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة مشجعة، وأبرزها عقد مؤتمر "السلام من خلال الحوار" في أيار/مايو، والذي ضم زعماء القبائل وممثلين عن النساء والشباب.

وإذ نؤمن بأهمية استمرار هذا التواصل بشكل منتظم وشامل، مع تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ المبادئ المتفق عليها في المؤتمر. كما ننثني على الدور القيادي لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في تنفيذ مشاريع سريعة الأثر والعمل بصورة مشتركة مع شرطة الأمم المتحدة لإحالة الناجين من العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس في أبيي إلى المكتب التجريبي للشؤون الجنسانية الذي يعمل على مدار الساعة.

ونشيد أيضا بالجهود التي تبذلها لجان الحماية المجتمعية ولجان الحماية المشتركة لمساعدة القوة المؤقتة على الاستجابة للحوادث في الوقت المناسب، بما في ذلك الهجمات المسلحة والعنف بين القبائل.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال الإمارات العربية تشعر بالقلق إزاء استمرار الاشتباكات والعنف بين العشائر، بما في ذلك الحوادث التي تعيق عمليات القوة الأمنية المؤقتة وتستهدف قواتها وتزيد من تعقيد الأوضاع الإنسانية المتردية في منطقة أبيي، ولا سيما مع تعرض المنطقة للفيضانات التي تسببت في عمليات النزوح الأخيرة وجرف الأراضي الزراعية، لتزيد بذلك من حدة انعدام الأمن الغذائي. وهنا، يبرز مجددا الدور البالغ الأهمية للبعثة في تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين والمتضررين، بما

السيد غالاجر (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد، السيدة بوبي، والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتهما الإعلاميتين اليوم. وأرحب أيضا بممثلي جنوب السودان والسودان في القاعة.

تتفاقم الحالة الإنسانية في أبيي بسبب تواتر اندلاع العنف وانعدام الأمن واستمرار التحدي المتمثل في العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وتزداد الظروف سوءا بسبب آثار الفيضانات وغيرها من القضايا المتصلة بالمناخ وأزمة الغذاء العالمية. وهذه الظروف تجعل من الملح أكثر أن يضاعف السودان وجنوب السودان جهودهما لإيجاد حل متفق عليه بصورة متبادلة لأبيي.

ولا يمكننا السماح لها بأن تصبح أزمة منسية. أبناء أبيي في حاجة للحصول على خدمات الدولة. وهم يستحقون العدالة والأمن وفرصة التنمية الاقتصادية. لقد آن الأوان لكي ترقى حكومتا السودان وجنوب السودان إلى مستوى مسؤولياتهما. وتشجعنا المؤشرات الواردة من الرئيسين المشاركين للجنة الرقابة المشتركة في أبيي عن استعدادهما للاجتماع.

فلا يوجد طريق مختصر إلى السلام الدائم. ومع ذلك، تشجعنا قيادة الاتحاد الأفريقي والتزامه بدعم الأطراف والمجتمعات المحلية على أرض الواقع في إيجاد حل دائم. وعلى وجه الخصوص، نعرب عن إعجابنا بخطط الاتحاد الأفريقي للعمل بنشاط مع المجتمعات المحلية للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتعيين ميسر للجنة الرقابة المشتركة في أبيي.

وترحب أيرلندا بالحوار الذي أجراه الزعماء التقليديون في وقت سابق من هذا العام، بدعم من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ويمكن أن يكون ذلك منبرا يُبنى عليه، وينبغي أن يكون مصحوبا بالتزام بالامتناع عن العنف، بما في ذلك خلال موسم الجفاف المقبل.

ونرحب أيضا بجهود البعثة وسلطات جنوب السودان لإحلال السلام بين قبيلتي دينكا نقوك ودينكا تويج. ومن الأهمية بمكان

مسألة المعابر الحدودية. ونرحب أيضا بالاستعداد المعلن للدولتين لاستئناف عمل لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، التي لم تجتمع منذ عام ٢٠١٧. ونحيط علما أيضا الاجتماع الذي عقد في الخرطوم في بداية هذا الأسبوع. ونأمل أن ييسر الحوار الاتفاق على تحديد الوضع النهائي لأبيي.

وفي الوقت نفسه، يساورنا القلق إزاء حالة الحوار بين القبائل. إن اندلاع أعمال عنف جديدة بين دينكا تويج ودينكا نقوك في انتهاك لاتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع بين الجانبين في نيسان/أبريل لا يمكن إلا أن يثير القلق. وما زلنا نعتقد أن الجهود المشتركة التي تبذلها الأطراف حاسمة الأهمية للنجاح في إحراز تقدم نحو تسوية بين السودانيين تؤدي إلى تحديد الوضع النهائي لأبيي. ونرى أنه لا بد من حل وضع المنطقة المتنازع عليها على أساس القانون الدولي والاتفاقات المبرمة بين الدولتين.

ونعتبر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي عاملا هاما في ضمان الاستقرار في المنطقة. والهدف الرئيسي لوجود الأمم المتحدة في المنطقة هو مساعدة السودان وجنوب السودان في جهودهما الرامية إلى إيجاد حل مقبول للطرفين لقضيتي أبيي والحدود. ونحن مقتنعون أيضا بضرورة الامتثال الصارم لولاية القوة الأمنية المؤقتة. ونؤيد تمديد ولاية القوة. ورحبنا بتيسير البعثة لمؤتمر السلام المشترك للزعماء التقليديين الذي جمع بين زعماء دينكا نقوك والمسيرية التقليديين في عنبيي. ونتطلع إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال المؤتمر الإقليمي المقبل المزمع عقده بشأن الترحال الرعوي.

ونحيط علما بأن إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي باتت في مراحلها النهائية. وندعو قيادة بعثة حفظ السلام إلى مواصلة العمل مع الخرطوم وجوبا لحل المسائل الجارية المتعلقة بعمل ذوي الخوذ الزرق، فضلا عن تنفيذ المعايير المرجعية في عمل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ويجب أن تؤخذ مواقف السودان وجنوب السودان، فضلا عن شواغلهم، في الاعتبار على النحو الواجب.

وهذه هي آخر جلسة مقررة فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة خلال فترة ولاية أيرلندا الحالية في مجلس الأمن. ومن المخبى لآمال أننا لم نشهد سوى تقدم هامشي نحو التوصل إلى اتفاق سياسي شامل بشأن الوضع النهائي لأبيي. وأدعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى إيجاد حل سلمي ودائم للوضع النهائي لأبيي وترسيم الحدود. فأبناء أبيي لا يستحقون أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وفي الوقت نفسه، أود أن أرحب بمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، السيدة مارثا أكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا، والسيدة هانا سروا تيتيه، المبعوثة الخاصة للأمن العام للقرن الأفريقي. وعملهما جزء لا يتجزأ من نجاح البعثة والحفاظ على الاستقرار في جنوب السودان.

وتأتي إحاطة اليوم في وقت تواجه فيه المنطقة ديناميات أمنية صعبة، لا سيما وأن القوة المتعددة الجنسيات لم يتم نشرها بالكامل وتراجعت إلى المناطق التي كانت تنتشر فيها القوات الإثيوبية في السابق شمال وجنوب ديفرة. ونرى أن ذلك قد خلق مزيداً من انعدام الأمن لدينكا غوك، حيث تُركوا عرضة لهجمات عشوائية من بدو المسيرية في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، فإن الاشتباكات العشوائية المؤسفة بين دينكا تويج ودينكا نقوك قد أوجدت بيئة أكثر تحدياً يتعين فيها على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أن تضطلع بولايتها، وخاصة فيما يتعلق بإبقاء الصندوق منطقة خالية من الأسلحة. ومع ذلك، فإن حكومتي، من خلال لجنة التحقيق التابعة لها، بقيادة فخامة نائب الرئيس حسين عبد الباقي أكلو أغاني، تعمل على مدار الساعة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع بغية استعادة وتعزيز الوئام بين القبيلتين.

وعلى الرغم من عدم اكتمال نشر القوة المتعددة الجنسيات، فإننا ندعو إلى إعادة تشكيلها للسماح بالاستجابة السريعة لأي حالة أمنية

أن تستفيد جميع جهود الحوار من المشاركة الكاملة ودون عوائق للمرأة وإدماج الشباب، وكلاهما عامل أساسي لتحقيق السلام الشامل والمستدام. ونرحب أيضاً بالافتتاح الاستهلاكي لمسار الإحالة التجريبي لمكتب الشؤون الجنسانية للناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في أبيي في حزيران/يونيه.

وترحب أيرلندا بالتقدم المحرز في إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية لأبيي لتصبح قوة متعددة الجنسيات وزيادة مشاركة البعثة مع المجتمعات المحلية. وبينما لا يزال يتعين حل بعض المسائل التنفيذية، فإن التقدم السريع المحرز في إعادة التشكيل جدير بالثناء.

وتدعو أيرلندا مرة أخرى كلا من السودان وجنوب السودان إلى معالجة المسائل التشغيلية المتعلقة، مثل إصدار التأشيرات والوصول إلى مهبط طائرات أثوني. فالسودان، على سبيل المثال، لم يتمكن من تيسير نشر أفراد البعثة الأساسيين. وهذا لا يترك للبعثة سوى ٥٠ فرداً من أفراد الشرطة - وهي نسبة صغيرة جداً من ٦٤٠ فرداً من ضباط الشرطة الذين أذن بهم مجلس الأمن.

وقد تحقق التقدم في إعادة التشكيل على الرغم من استمرار الهجمات على حفظة السلام. وأزعجنا كثيراً ما ذكرته الأمينة العامة المساعدة، بوبي، في وقت سابق عن استخدام الصواريخ والقنابل اليدوية ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وتدين أيرلندا جميع هذه الهجمات. ونشيد بشجاعة وتضحيات قوات القوة الأمنية المؤقتة، وندعو إلى حمايتها. ونقدر الجهود التي تبذلها البعثة لمواصلة تعزيز العلاقات الإيجابية مع المجتمعات المحلية ومعالجة شواغلها.

ولا تزال أيرلندا تشعر بالقلق لأن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها لا تستطيع الوصول إلى جميع المناطق المشمولة بولايتها. وبينما كانت هناك بعض الإشارات الإيجابية التي نرحب بها، فإننا ندعو جنوب السودان إلى المساعدة في إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع.

وتتطلع أيرلندا إلى المشاركة في التجديد المقبل للولاية. فمن شأن التجديد أن يدعم التشكيل الأخير للبعثة ويتيح الوقت الكافي لتعزيز التقدم المحرز بالفعل.

وكذلك السيدة حنا تيتي، المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي. وقد أحطنا علماً بتقرير السيد الأمين العام حول المسألة (S/2022/760) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢.

كما هو معلوم، فإن هناك مرجعيات سياسية وقانونية توطر وتحكم الوضع الحالي في أبيي. ويعتبر وجود بعثة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي نفسه أحد مظاهر ونتائج تلك المرجعيات. أهم هذه المرجعيات هي اتفاقية الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لأبيي المبرمة في حزيران/يونيه ٢٠١١ واتفاقيات التعاون بين السودان وجنوب السودان. إن هذه المرجعيات تقضي بتنفيذ عدة ترتيبات وإجراءات سياسية وأمنية وإدارية تشمل تكوين الإدارة المشتركة والمجلس التشريعي المشترك وشرطة أبيي المشتركة، ريثما يتم التوافق بين السودان وجنوب السودان على قضايا الحل النهائي في أبيي على نحو متوافق عليه ويتسم بالواقعية والمعقولية في معالجة الوضع هناك، على نحو يحظى بثقة وقبول المكونات الاجتماعية للمنطقة ويضمن لها السلام والوثاق الاجتماعي المستدام. ولا يرى السودان بديلاً في المرحلة الحالية سوى التقيد والتمسك بهذه المرجعيات وتنفيذ بنودها روحاً ونصاً لأنها مدعومة من قبل الشرعية الأممية.

لقد أعلن السودان مراراً عن رغبته والتزامه بإنشاء تلك الترتيبات المؤقتة، من إدارية وشرطة ومجلس تشريعي. وعليه، أودُّ أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية.

إن حكومة السودان تؤكد مجدداً التزامها واستعدادها لإنشاء الآليات الإدارية والأمنية المؤقتة المنصوص عليها في اتفاقية ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ الموقعة بين الطرفين، وتقيدتها بترسيم الحدود في المنطقة، وعدم التغول على الأراضي والتعدي على الواقع الديمغرافي الموجود في المنطقة حالياً. وإن يؤكد السودان ترحيبه بالجهود الصادقة التي تقوم بها كل الجهات، مثل الاتحاد الأفريقي وغيره، إلا أننا نؤكد على أنه لا مجال لحل قضية أبيي إلا باتفاق بين الدولتين يحظى بقبول المكونات الاجتماعية وأصحاب المصلحة.

في الوقت الذي يؤكد فيه السودان حرصه على المحافظة على السلم والاستقرار والأمن في أبيي، فإننا نعبر عن القلق من الأحداث

قد تنشأ، مع مراعاة تغير التضاريس التي يملها موسم الأمطار، حيث تقطع بعض الطرق تماماً إما بسبب الفيضانات أو الطين، مما يجعل حركة المركبات مستحيلة. وهناك أيضاً حاجة إلى إنشاء نظام للإنذار المبكر لاستكمال الاستجابة السريعة المقترحة، بغية نزع فتيل التوترات ومنع وقوع الاشتباكات قبل وقوعها.

ولا تزال مسألة التنمية أكثر أهمية في الصندوق، وقد اتخذ مجلس الأمن قرارات تدعو فريقى الأمم المتحدة القطريين في جنوب السودان والسودان إلى التكاتف وإحداث بعض التغييرات. ونحییهما على جهودهما. ونحن على علم بكل من التحكيم في لاهاي وقراره، الذي يدعو إلى استشارة المسيرية في موغلاد. ولذلك فإن أي تنمية يجب أن تتم في أراضي البلدين.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتسليط الضوء على الروح المتجددة للتعاون والمشاركة بين قيادتي بلدينا بشأن مسألة الوضع النهائي لأبيي. وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، فإن الوفد الرفيع المستوى من جنوب السودان كان في الخرطوم منذ أيام قليلة ومهمته الوحيدة هي الشروع في مناقشات من أجل التوصل إلى حل متفق عليه لوضع أبيي. وبتشجيع من ذلك الجو الجديد من المشاركة الإيجابية بين البلدين الشقيقين، يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليدعو مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الأوسع إلى الاضطلاع بدورهم الأساسي في تقديم الدعم والتشجيع لقيادتي البلدين بغية الحفاظ على روح المشاركة تلك إلى أن يتوصلا إلى اتفاق مقبول من الطرفين بشأن الوضع النهائي لأبيي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): شكراً سيدي الرئيس. في البداية أقدم لكم ولبلادكم الصديقة بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الحالي، ونشيد بقيادتكم وتسييركم لدفة أعمال المجلس خلال الشهر وما اتسم به جدول أعمال المجلس من نشاط وفاعلية.

أود أن أشكر السيدة مارتا بوبي، مساعدة الأمين العام، على إحاطتها حول تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي،

يطلب السودان تركيز الجهود لدعم وتقوية الآليات المشتركة التي تتضمن المجلس التشريعي - إدارية أبيي - والشرطة الموجودة حالياً وتعزيز دورة الإدارات الأهلية إلى حين بلوغ الوضعية النهائية التي يتوصل إليها البلدان بشكل سلمي.

توطيد التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية بالمنطقة، ومخاطبة الوضع الإنساني وتقديم الخدمات ودعم مشروعات العائد السريع.

إن السودان لا يعترف بنتيجة الاستفتاء الأحادي الذي أجرته بعض العناصر بهدف إلحاق أبيي إلى جنوب السودان في عام ٢٠١٣. ضمان المسارات الرعوية الآمنة للمجموعات الرعوية في المنطقة وفق ما ورد في الفقرة ٣٩ من بروتوكول أبيي عام ٢٠٠٥.

تقرير الوضع النهائي يعتمد على القرار السيادي الثنائي، وإلى حين ذلك تظل منطقة أبيي سودانية خالصة وفقاً لقرار محكمة التحكيم الدولية في لاهاي وبروتوكول أبيي لعام ٢٠٠٥ واتفاقية السلام الشامل. وآمل أن يكون في هذا رداً لممثلة النرويج.

الملاحظات على تقرير الأمين العام.

إن عناصر الشرطة الإضافية المتمثلة في إضافة وحدات شرطية أممية قوامها ٥٩٠ فرداً ليصل إجمالي عدد القوة الشرطية إلى ٦٤٠ فرداً يعتبر تعديلاً في تفويض البعثة، ولذلك قبل دخول عناصر ووحدات الشرطة الأممية يجب تكوين الشرطة المشتركة أولاً. وبالرغم من أن هناك مزايا تتمثل في تنفيذ سياسة مجلس الأمن وإظهار حسن النوايا من الجانب السوداني للتعاون مع الأمم المتحدة ومساعدة وحدات شرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ الأمن وحماية المدنيين داخل مربع أبيي، بجانب تقديم الدعم الفني واللوجستي للشرطة المشتركة في حال تكوينها، إلا أن هناك عيوباً واضحة تتمثل في تمكين الطرف الآخر من التوصل من اتفاقية ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

وجود شرطة أممية تحت ظل وجود شرطة مجتمعية من دولة جنوب السودان وعدم وجودها من الجانب السوداني ليس مثالياً

التي تقع في نطاق المنطقة، مثل تلك التي أدت إلى سحب فريق الآلية المشتركة لمراقبة الحدود من بعض المواقع وإغلاقها، وكذلك التوترات والاشتباكات القبلية بين نفوك وتويج. ويدعو السودان إلى نزع فتيل التصعيد وخفض التوتر بالمنطقة، والامتناع عن القيام بأية أعمال قد تهدد الاستقرار في المنطقة وتؤثر على عمل بعثة الأمم المتحدة. ونشدد على ضرورة أن تكون أبيي منطقة خالية من مظاهر الوجود المسلح في المنطقة العازلة شمال وجنوب الخط الصفري، وذلك وفقاً للاتفاقيات الموقعة بين البلدين.

لا تزال بعثة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على الأمن والاستقرار في أبيي إلى حين التوافق على حل نهائي حول القضايا الماثلة. وسوف لن يدخر السودان جهداً في تمكين البعثة من القيام بدورها على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لذلك نرحب بتوصية السيد الأمين العام بالتجديد للبعثة لمدة عام حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣. يلتزم السودان بالمرجعيات القانونية التالية فيما يخص الوضعية الراهنة في أبيي، إجابة على بعض التساؤلات التي بدرت من ممثلي الأمم هنا.

بروتوكول أبيي الملحق باتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥.

اتفاق الترتيبات الأمنية والإدارية المؤقتة لمنطقة أبيي، الموقع بين السودان وجنوب السودان في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

البعد الثنائي في حل المشكلة بشكل سلمي تحكمه اتفاقية يدعمها قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٩٠ (٢٠١١)، وهذا يجعل نقل المشكلة من إطارها الثنائي إلى أي أطر متعددة الأطراف بدون موافقة الطرفين يعتبر توجهها غير مقبول ويشكل انتهاكاً صريحاً للتعهدات وقرار مجلس الأمن المذكور.

إن طبيعة البعثة الأممية في أبيي مؤقتة للقيام بمهام أمنية محددة وفقاً لنص المادة ٢٩ من الاتفاقية الثنائية المشار إليها أعلاه، والتي لا يجوز تعديلها إلا من قبل الأطراف المعنية.

ذلك غير صحيح وأن القوات المسلحة منذ انسحابها في عام ٢٠١٢ ليس لها وجود في ذلك الموقع.

ورد بالفقرة ١٨ من تقرير السيد الأمين العام أن هناك خروقات متعلقة بقوة الأمم المتحدة ومنتظمة بمنع القوات المسلحة السودانية ناقلة المياه بمنطقة التشوين. والمعلوم أن تلك الخدمة تقدمها السلطات السودانية مجاناً، دعماً لقوات قوة الأمم المتحدة، والتي تزود البعثة بناقلتي مياه أسبوعياً حسب طلبها.

ختاماً، في الاجتماع الذي ضم الطرفين في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر الحالي بين نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول محمد حمدان دقلو والسيد توت قلووك مستشار رئيس جمهورية دولة جنوب السودان، اتفق الجانبان على عقد آليات التعاون المشترك بشأن أبيي بصورة ربع سنوية أو متى ما استدعى الأمر لتقديم المقترحات لقيادة البلدين التي تعين على التوصل إلى القرار المتعلق بالحل النهائي.

كما اتفق الطرفان على تعاون الجانبين من أجل خلق بيئة صحية ومناسبة للمجتمعات في كل من السودان وجنوب السودان وتفعيل آليات التعاون الثنائي بين الدولتين لدعم الأمن والتنمية والاستقرار في منطقة أبيي لمصلحة المجتمعات المحلية والبلدين. وتم التأكيد كذلك على أهمية الالتزام بالحل السلمي المتفاوض والمتوافق عليه للتوصل إلى حل نهائي لقضية أبيي.

ونجدد التزام حكومة السودان بتعزيز التعاون مع حكومة الأشقاء في دولة جنوب السودان بهدف تعزيز عمل الآلية السياسية والأمنية المشتركة واللجنة الإشرافية المشتركة في أبيي، فضلاً عن الحرص على إنشاء الآليات المشتركة بين البلدين، استناداً إلى بنود الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، وبما يفضي إلى التوصل إلى حل لقضايا الوضع النهائي في أبيي وفقاً للمرجعيات المتفق عليها.

وندعو من هذا المنبر الأممي المجتمع الإقليمي والدولي إلى مساندة الطرفين في جهودهما المبذولة من أجل التوصل إلى الأمن والاستقرار والتنمية والحل النهائي المتوافق عليه في أبيي.

للسعوبة التي ستعكس على عمل الشرطة الأممية في غياب أحد الأطراف وغياب مؤسسات الحكم المختلفة، من تنفيذية وتشريعية.

توصل الأطراف إلى تكوين الشرطة المشتركة يمكن الأطراف السودانية من التوغل في القطاع الأوسط والجنوبي من أبيي، وفي حالة الموافقة على دخول بعض عناصر شرطة الأمم المتحدة فسوف يكون تكوين الشرطة المجتمعية المحلية تحت إشراف وزارة الداخلية. وعليه، نرى أن تكوين الشرطة المشتركة يسبق الاستفادة من الشرطة الأممية نظراً لتقديم الدعم الفني واللوجستي.

فيما يتعلق بتعيين نائب مدني لقائد القوة المؤقتة في أبيي، الذي ورد في تقرير الأمين العام كأحد المطالب، نرى أن ذلك يعتبر تغييراً في تفويض البعثة، ولذلك يرى السودان ضرورة المحافظة على الوضع الراهن.

أما فيما يتعلق بمطلب الترخيص بإنشاء مطار أوتوني المذكور في محور التطورات السياسية، في الفقرة الثالثة من تقرير الأمين العام، فقد تمت إحالته في اجتماع الآلية الثلاثية والأمنية، المنعقد في الخرطوم في أيار/مايو الماضي، ليتم نقاشه على مستوى قمة رؤساء البلدين إيداناً بإصدار قرار رئاسي بشأنه. وفي هذا الجانب نؤكد على الرغبة المستمرة للجانب السوداني في حضور اجتماعات الإشرافية المشتركة، مما يمثل التزام السودان بالاتفاقيات المبرمة.

وفيما يتعلق بنشاط آلية التحقق ومراقبة الحدود المشتركة للقطاع الأول قوك مشار، الوارد في الفقرة الرابعة من تقرير الأمين العام، الذي يحث فيه دولة جنوب السودان على توعية السلطات المحلية لإعادة فتح قطاع المراقبة، فإن هذا الأمر يتطلب ممارسة مزيد من الضغط على دولة جنوب السودان للاستجابة لذلك، لأنه أعاق نشاط آلية مراقبة الحدود. إن التأخير في إنشاء وتكوين الشرطة المشتركة ومؤسسات حكم القانون داخل مربع أبيي يأتي دائماً من جانب الطرف الآخر، وإن الجانب السوداني في أشد حالة من الجاهزية لإنشاء قطاع شرطة في أبيي.

ورد بتقرير السيد الأمين العام في الفقرة السابعة إشارة إلى تواجد أفراد من القوات المسلحة السودانية داخل مربع أبيي. نود التأكيد أن

كما أشكر الولايات المتحدة الأمريكية على تقديمها للدعم المالي
للطرفين لتحسين وضعية المجتمعات الأهلية في أبيي.
أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية
لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.
الرئيس (تكلم بالفرنسية): لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون
رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.
في قائمة المتكلمين.